

فقه العبادات - شافعي

- أركانها : .

1 - النية ويجب فيها ما يجب في نية سائر الفرائض القصد والتعيين ونية الفرض بأن يقصد معنى قوله : أصلي فرض كفاية صلاة الجنابة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام ولا يجب تعيين الميت الحاضر . وتمح الصلاة ولو اختلفت نية الإمام عن نية المأموم فلو نوى الإمام الصلاة على ميت حاضر أو غائب ونوى المأموم على غيره صحت الصلاة .

2 - القيام للقادر .

3 - أربع تكبيرات بما فيها تكبيرة الإحرام لما روي عن جابر B (أن النبي A صلى على أصحابه النجاشي فكبر أربعاً) (1) وروى حميد قال : (صلى بنا أنس B فكبر ثلاثاً ثم سلم فقل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم) (2) .

4 - قراءة الفاتحة أو بدلها عند العجز عنها لعموم قوله A : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) (3) .

5 - الصلاة على النبي A بعد التكبيرة الثانية لأنها صلاة فوجب فيها الصلاة عليه A كسائر الصلوات ولا تجزئ بعد غير الثانية للإتباع وأقلها : اللهم صل على محمد .

6 - تخصيص الميت بالدعاء ولا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات لحديث أبي هريرة B قال : سمعت رسول الله A يقول : (إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء) (4) .

ويتعين كون الدعاء بعد التكبيرة الثالثة (5) وأقله ما يقع عليه اسم الدعاء . ويكفي في الطفل الدعاء لوالديه لحديث المغيرة بن شعبة B قال : (. . .) والسقط يصل على ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة) (6) .

7 - التسليمة الأولى بحسب کیفیتها في سائر الصلوات . لما روي عن عبد الله بن مسعود B قال : (ثلاث خلال كان رسول الله A يفعلهن تركهن الناس : إحداهن التسليم على الجنابة مثل التسليم في الصلاة . . .) (7) .

_____ .

(1) البخاري ج 1 / كتاب الجنائز باب 63 / 1269 .

(2) البخاري ج 1 / كتاب الجنائز باب 63 .

(3) البخاري ج 1 / كتاب صفة الصلاة باب 13 / 723 ، من رواية عبادة بن الصامت B .

(4) أبو داود ج 3 / كتاب الجنائز باب 60 / 3199 .

(5) والسبب في عدم تعيين محل الفاتحة وتعيين محل الصلاة على النبي A والدعاء للميت

كون القصد من الصلاة على الميت الشفاعة وهي حاصلة بالدعاء له والصلاة على النبي A لقبول الدعاء من أجل ذلك تعين نمحل كل منهما أما الفاتحة فلم يتعين محلها إشعارا بأن القراءة دخيلة على الصلاة .

(6) أبو داود ج 3 / كتاب الجنائز باب 49 / 3180 ، قال أبو داود : وأحسب أن أهل زياد - أحد رجال السند - أخبروني أنه أي المغيرة رفعه إلى النبي A .

(7) البيهقي ج 4 / ص 43